

الإكتفاء الذاتي الصناعي ليس الحل الأمثل دائماً

تربينا كمهندسين صناعيين علي ما دأب أساتذتنا علي تلقينا بكليات الهندسة وفروع هندسة الإنتاج ، والهندسة الصناعية ، أن الاكتفاء الذاتي والتكامل الصناعي هما الوسيلتان المثليان للنمو والتطور في الصناعة ، ورأينا شركات تشتري الصناعات المغذية لهما ، وأخري تتوسع في توفير خدمات ذاتية ، فرأينا أنشطة مستحدثة تجد علي صناعات كانت تعمل بنجاح دوغها ، وأصبحت تقيم كوحدات تابعة لتوفير أعمال النظافة والحراسة ، ونقل القمامة والمخلفات ، كذلك ورش صيانة السيارات ، وتوريد الأطعمة للعاملين عن طريق تلك الإدارات الجديدة التي تنشئها ، وهو الأمر الذي ما سيلبث بعد سنوات أن يسقط من حساباته كل الأمور الجوهرية المتعلقة بحسابات التكلفة والعائد ، ويزداد قبجه مع الوصول لمرحلة " الترهل الإداري " في الإشراف علي عناصر الجودة في هذه العمليات ، فتسري أن عمليات النظافة لم تعد تتم بالطريقة البراقة التي بدأت بها ، وأعمال الحراسة لحقت بها أمراض كبير سن أفرادها ، وثقل حركتهم وتبلد الإحساس مع الوقت ، واتسمت عمليات نقل القمامة والمخلفات بالقذارة والتلويث ، وعمليات " التريح الجانبي " فيما لا يجب التريح منه . وأصبحت تكاليف إصلاح السيارات وعمل العمرات البسيطة تفوق أضعافا مضاعفة تكلفة تنفيذها خارج المصنع ، ناهيك عن تردي مستواها الفني .

أما عن توفير الطعام داخل المؤسسة ذاتيا ، فحدث عنه ولا حرج ، بدءاً من نظافة المطبخ ومستوي شراء وتوفير المواد الغذائية ، إلي عمليات الطهي وتحضير الطعام ، إلي غسل الأواني وتطهيرها في نهاية المطاف .

وها نحن الآن نسمع من خبراء الهندسة الصناعية والهندسة الإدارية عن نظرية عكسية تختلف كل الاختلاف عما تعلمناه من قبل ، إلا أن قبول النظرية العكسية ، واختلاف نمط المنطق الصناعي هو أمر تعلمنا ألا نقف عنده كثيراً .

والأمر لا يحتاج لتفكير أو تدبر لنري أن سوق الخدمات الصناعية هي سوق مثل أي سوق مفتوحة ، يتنافس فيها متنافسون في كل من جودة الخدمة وسعرها ، والالتزام بتوفيرها في الوقت المحدد لذلك ، وهو أمر له وجهته ، إذ أن عدم الرضا علي مستوي الطعام أو الصيانة أو نقل القمامة أو الحراسة وأعمال النظافة لا يحتاج لأكثر من تغيير المورد ، وهو

أمر يتم في يوم أو أسبوع علي أكثر تقدير ، مجنبا بذلك بصورة قاطعة المرور بالسرداب الهابط اقتصاديا من ضرورة زيادة أجور العاملين في هذه الأنشطة غير الإنتاجية ، وإنشاء أعباء إجتماعية وعلاجية وتأمينية متزايدة ، يقابلها نقص في الخدمة المقدمة ، وكتيجة طبيعية لتقدمهم في السن .

ولعل بعض الشركات الصناعية في الكثير من الأنشطة الاقتصادية تنهت لهذا الموقف واعتمدت في توفير احتياجاتها من خدمات النظافة الداخلية والخارجية ، وصيانة الآلات وإصلاح السيارات وتوفير الوجبات وخدمات الأمن والحراسه ونقل القمامة علي موردين خارجيين مما أسهم في إنجاح هذه النظرية علي المستوي التطبيقي .